الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4212 | الخميس | 30 رجب 1443 هـ | 3 مارس 2022 م | السنة الرابعة عشرة

"العام" يرتفع 2.12 في المئة

مؤشرات البورصة تتجاهل التوترات الأوروبية وتتلون بالأخضر

ارتفعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأربعاء، أولى جلسات شهر مارس بعد العودة من إجازة الإسراء والمعراج والعيد الوطني وعيد التحرير.

وسجل المؤشر العام للبورصة ارتفاعاً بنحو 2.12 %، وارتفع السوق الأول 2.49 %، وحقق المؤشران الرئيسي و"رئيسي 50" نمواً بنسبة 0.92 % و1.19 % على الترتيب.

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 355.92 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 17.218 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 113.47 مليون دينار.

وصعدت مؤشرات 9 قطاعات أمس يتصدرها التكنولوجيا بنمو معدله 3.16 %، بينما تراجع قطاعا الطاقة والتأمين بنسبة 0.26 % و0.47 % على التوالي، في حين استقر قطاعا السلع الاستهلاكية والرعاية الصحية.

جلسة خضراء للبورصة

وجاء سهم "استهلاكية" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع كبير نسبته 22.88 %، فيما تصدر سهم "يونيكاب" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 7.48 %.

وتصدر سهم "الكويت الوطني" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 19.57 مليون دينار مُرتفعاً بواقع 2.75 %، بينما تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 41.41 ليون سهم مُرتفعاً بنحو 2.31 %.

وقال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن المؤشر العام للبورصة الكويتية تمكن من تسجيل مكاسب قوية ومستويات تاريخية جديدة بمعزل عن الصراع الحاصل بين روسيا وأوكرانيا، والذي أدى إلى عمليات بيع وتقلبات قوية في الأسواق العالمية.

وأوضح دياب أن ارتفاع أسعار النفط بشكل قوي نتيجة المخاوف من تعطل إمدادات النفط لاسيما وأن روسيا من أكبر المنتجين في العالم كان له أثر إيجابي على معنويات المستثمرين، حيث من شأن ذلك أن يخفف من الضغوط على عجز الميزانية والذي بطبيعة الحال سينعكس إيجاباً على الاقتصاد بشكل كلي.من ناحية أخرى، أشار دياب إلى ارتفاع بورصة الكويت في فبراير الماضي، للشهر الثاني على التوالي، مدفوعة بشكل رئيسي بأداء أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة، فيما استطاع المؤشر العام من تسجيل نمو شهري بنسبة 3.9 %، لتصل المكاسب منذ بداية العام وحتى آخر فبراير الماضي إلى 8.4 %.

«أسواق المال» توافق على زيادة رأسمال «الصناعات الوطنية»

أعلنت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة، المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، عن موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على زيادة رأسمال المجموعة بنسبة 35 %.

وقالت "صناعات" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن الهيئة وافقت على زيادة رأسمال المجموعة المصدر والمدفوع من 149.924 مليون دينار، إلى 202.397 مليون دينار.

وأوضحت الشكرة أن الزيادة نقدية بقيمة مقدارها 52.47 مليون دينار وبنسبة 35 % من رأسمال الشركة؛ وذلك عن طريق إصدار عدد 524.73 مليون سهم جديد بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد مُضافاً إليها 100 فلس كعلاوة إصدار.

وسوف تُطرح أسهم الزيادة للاكتتاب العام للمساهمين المؤهلين المُسجلين في سجلات مساهمي الشركة في تاريخ الاستحقاق وأصحاب حقوق الأولوية.

وذكرت الشركة أنها ستتقدم إلى هيئة أسواق المال الكويتية بطلب الموافقة على نشرة الاكتتاب، ثم الإعلان – عند الحصول على تلك الموافقة – عن الجدول الزمني لاستحقاقات أسهم زيادة رأس المال وتداول حقوق الأولوية.

كانت "صناعات" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 69.652 مليون دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 55.111 مليون دينار.

«فيتش» تخفض التصنيف الائتماني لبنك «برقان - تركيا»

قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بخفض تصنيف بنك "برقان – تركيا" فيما يتعلق بقدرة المُصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل وتصنيف دعم المساهمين، مع نظرة مستقبلية سلبية.

وقال بنك برقان في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن الوكالة قامت بتخفيض تصنيف "برقان – تركيا" فيما يتعلق بقدرة المُصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية إلى (B) من (+B)، وتصنيف دعم المساهمين إلى (b) من (+b).وبين أن التصنيف يعكس مخاطر ازدياد وتيرة التدخل الحكومي، كما يعكس تقييم الوكالة بأن ضعف التمويل الخارجي لتركيا سوف يؤدي إلى عدة أشكال للتدخل وهو ما من شأنه عرقلة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها من العملات الأجنبية على الأرجح بصورة أعلى مما هو عليه الحال في التعثر السيادي.

كما تم تخفيض تصنيف قدرة المُصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات المحلية المدفوع أيضاً بدعم المساهمين إلى (+B) من (BB–)، وهو أعلى بمقدار درجة واحدة من قدرة المُصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية، مما يعكس وجهة نظر "فيتش" بالاحتمال الضئيل للتدخل الحكومي في العملات المحلية.

وأوضح البنك أن عملية التصنيف جاءت عقب تخفيض التصنيف السيادي لدولة تركيا في 11 فبراير الماضي إلى الفئة (+B) بنظرة مستقبلية سلبية.

اليورو يتعرض لهزيمة ساحقة بعد أسبوع من التقلبات

«الوطني»: أسعار النفط تتجاوز 100 دولار للبرميل وسط مخاوف توقف الإمدادات

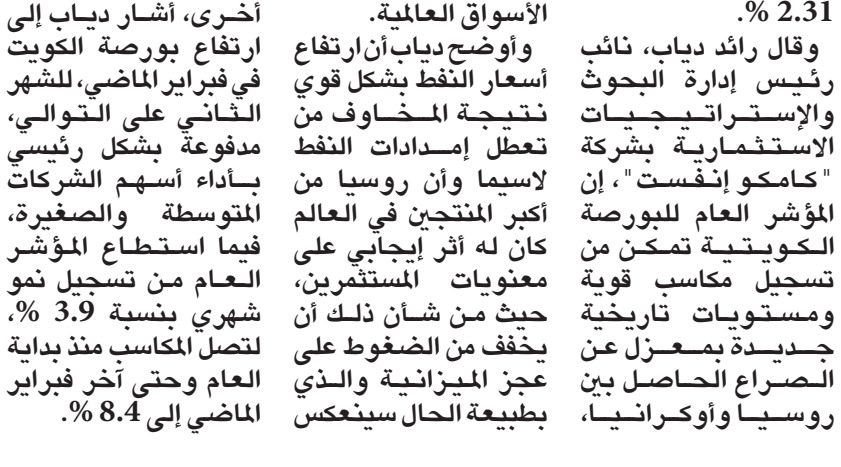

أسعار النفط تحقق أرقاماً قياسية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أنه بعد يومين فقط من اعتراف فلاديمير بوتين باستقلال منطقتين انفصاليتين في أوكرانيا، قام قادة العالم بفرض المجموعة الأولى من العقوبات على روسيا. واقتحمت القوات العسكرية الروسية شرق أوكرانيا حيث اعتبر فلاديمير بوتين تلك الخطوة ضرورية للحفاظ على أمن روسيا ضد توسع القوات الأمريكية وحلفائها في المنطقة. وانتهز قادة العالم تلك الفرصة لشل الاقتصاد الروسي باتخاذ خطوات حذرة من خلال فرض المزيد من العقوبات لضمان الحد الأدنى من الأضرار الجانبية للتوقعات الحالية للتضخم. حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات على البنوك الروسية والصادرات التكنولوجية بالإضافة إلى منع بيع أدوات الدين السيادية وفرض إجراءات الحظر على أفراد من النخبة الروسية، في حين استهدفت المملكة المتحدة البنوك الروسية واتبع الاتحاد الأوروبي عقوبات مماثلة على النخب الروسية.

وانعكست أصوات المعارك على جبهة تداولات العملات الأجنبية، مما أدى إلى كبت أي فرصة تدعم تقوية البيانات الاقتصادية. وبدعم من التدفقات التي شهدتها أصول الملاذ الآمن، استحوذ الدولار على أي مكاسب محتملة من نظرائه. وتعرض اليورو لهزيمة ساحقة بعد أسبوع من التقلبات، اذ تراجع من أعلى مستوى بعد ملامسته حاجز 1.1350 ليصل إلى أدنى مستوى يسجله في عام 2022 بوصوله إلى 1.1100. وتجاوز أخيراً مستوى 1.1267، في ظل أجواء التفاؤل الخافت على خلفية جهود وقف إطلاق النار. من جهة أخرى، عاد الجنيه الإسترليني للارتفاع مجدداً إلى مستوى 1.3405 بعد تراجعه إلى 1.3375 وما يزال واقعاً تحت الضغوط نتيجة لآفاق النمو الاقتصادي المتشائمة غير المؤكدة التي يتوقعها المسؤولين. وبالتحرك نحو الشرق، كانت الاصداء أضعف قليلاً، إذ فشل الين في التحرر من مستوى 115. وفي نصف الكرة الأرضية الجنوبي، تمكن الدولار الأسترالي بالكاد من حماية نفسه وظل محتفظاً بمركزه فوق مستوى 0.7232 بينما استعاد الدولار النيوزيلندي توازنه فوق مستوى 0.6700 بعد تراجعه قليلاً.

الغزو الروسي لأوكرانيا يدفع المستثمرين للبحث عن ملاذ آمن في الدولار الأمريكي

تحسن البيانات الاقتصادية وضعف المعنويات

حقق الاقتصاد الأمريكي أداءً قوياً، إذ عكست بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات قراءات قوية، وجاءت مطالبات البطالة دون التوقعات إلى حد ما، هذا إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي بنسبة 7.0 % في الربع الأخير من العام وبما يتماشى مع التوقعات. وفي ظل توقع اقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل، أدت تهديدات اندلاع التوترات الجيوسياسية وإضعاف النمو إلى تراجع ثقة المستهلك. كما بدأت تلوح في الافق بعض التقلبات في ظل اعتماد قرار الاحتياطي الفيدرالي على مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، والذي يعتبر مقياس التضخم الرئيسي، وتسجليه لمعدل نمو متسقاً مع التوقعات عند مستوى 0.5 % على أساس شهري.

وصدرت على مدار الأسبوع العديد من البيانات الاقتصادية المتفرقة والتي شملت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات الأمريكي لقطاعي الصناعة والخدمات، والتغيرات التي طرأت على تقرير الوظائف الصادر عن ADP، وأحدث معدلات البطالة قبل موعد شهادة رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الأربعاء.

انعكاس التداعيات على الأسواق

أدت الضربات الجيوسياسية إلى تأرجح عائدات السندات وأداء الأسهم بعنف حيث قاربت مجال التصحيح قبل أن تنتعش أخيراً بنهاية الأسبوع. وأنهت مؤشرات ستاندرد اند بورز 500 وداو جونز وناسداك 100 تداولات الأسبوع على ارتفاع نتيجة للمجموعة الأخيرة من العقوبات التي تم فرضها على الصادرات مما عزز مكاسب الأسهم. في حين تعرضت عائدات سندات الخزانة لضغوط شديدة على خلفية معارك الملاذ الآمن حيث أدركت الأسواق التطورات الجيوسياسية والارتفاعات الوشيكة لأسعار الفائدة. وبلغ عائد السندات لأجل 10 سنوات 1.96 % بينما استقر العائد على السندات لأجل عامين عند مستوى 1.57 %.

تصاعد الضغوط يؤثر على مرونة النمو الاقتصادي

فشل الازدهار الاقتصادي الذي شهدته أوروبا في الآونة الأخيرة في مكافحة المخاوف الناجمة عن التوترات. وأدى ارتفاع الأجور وتخفيف القيود المرتبطة بالجائحة إلى تعزيز الطلب الاستهلاكي مما أدى بدوره إلى تحسن بيانات مؤشر القطاعين الصناعي والخدمات في ألمانيا والحفاظ على معنويات المستهلكين القوية. وترددت أصداء المخاوف من امكانية تسليح بوتين صادرات الغاز إلى دول الجوار وتدفق اللاجئين الأوكرانيين على الدول المجاورة. وهناك حالة من الترقب لخطاب رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد في وقت لاحق من الأسبوع الحالي حول النزاع القائم والبحث عن دلائل تشير إلى ضرورة تعديل توقعات السياسة النقدية في وقت لاحق من هذا العام.

الأسواق العالمية تنقسم بين تبعات الحرب ومواجهة إجراءات التشديد النقدي العالمي

تراجع التفاؤل وعلى الجانب الآخر أصبحت الرؤية الاقتصادية قاتمة بسبب التشاؤم على الرغم من تحسن بيانات مؤشر مدير المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات بوتيرة أفضل من المتوقع. وأحتفظ مسؤولو بنك إنجلترا بنبرة حذرة ومتشائمة مع الميل نحو نهج بطيء وثابت للسيطرة على التضخم مع تلاشي الرهانات على رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس الشهر المقبل. وفي خطوة استباقية قبل تعرض مستويات المعيشة للضغوط بسبب أسعار الطاقة والضرائب، سلط أندرو بيلي محافظ بنك إنجلترا الضوء على المخاطر التضخمية الإضافية الناجمة عن التوترات الأوكرانية، مما ساهم في كبح جماح الثقة في الاقتصاد.

مسؤولو أوقيانوسيا في حالة ترقب وتأهب قصوى

في أستراليا، كان النمو الاقتصادي متوازن بعد أن جاءت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات أفضل بكثير من الشهر السابق بينما جاء نمو الأجور كما كان متوقعاً. ويحرص الاحتياطي الأسترالي على تقييم البيانات الاقتصادية قبل اتخاذ أي إجراءات. علماً بان مبيعات التجزئة الشهرية ستصدر هذا الأسبوع قبل اجتماعهم المقبل. وارتفع معدل النمو الاقتصادي لدولة الجوار، نيوزيلندا، مع تزايد مبيعات التجزئة حيث شرعوا في رفع أسعار الفائدة للمرة الثالثة وأعلنوا بدء خفض المشتريات التدريجي في يوليو من العام الحالي.

صراع بنك الصين الشعبي مع سوق العقارات

في ظل انعكاس التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد19- سلباً على النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة على الصراعات الجيوسياسية، عزز بنك الشعب الصيني ضخ السيولة حيث أدى النزاع الحربي إلى جانب ركود سوق العقارات إلى اضطراب الأسواق. وضخ بنك الشعب الصيني مبلغ صافياً قدره 290 مليار يوان (48.5 مليار دولار) في السوق للحفاظ على استقرار مستويات السيولة في محاولة منه للسيطرة على نزيف الخسائر الذي قد ينتج عن العمليات البيعية المكثفة في السوق. وانتعشت الأسهم الصينية بعد ضخ السيولة.

صراع الأسعار

ارتفعت أسعار السلع الأساسية حيث قفزت أسعار النفط والذهب على نطاق واسع في ظل الاقبال على أصول الملاذ الآمن. وتجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل مع صعودها على أمل دخول الامدادات الإيرانية سلسلة التوريد المتعثرة وتعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن بالاستفادة من الاحتياطيات إذا لزم الأمر. كما صعدت أسعار الذهب في ظل التقلبات الفوضوية التي شهدتها الأسواق بعد أن قفز إلى 1950 دولاراً للأوقية ليصل إلى 1،889.34 للأوقية.